امـا بصدد تزايد القوة العسكرية العربية، فاسرائيل لم تتوان عن اثارة الزوابع حول امتلاك سوريا لصواريخ ارض ـ ارض طراز «سكود» بمدى ٣٠٠ كيلومتر، وصواريخ اس.اس. ٢١ بمدى يتراوح ما بين ١٠٠ ـ ١٢٠ كيلومتراً وصواريخ «فروغ» بمدى حوالى ٧٠ كيلومتراً[٢٩]، الى جانب ما ردده الاسرائيليون عن ان سوريا قامت بتطوير غازات الاعصاب، بما يمكّنها من استخدامها في هذه الصواريخ[٣٠]. كما تثار تكهنات حول مساعي سوريا للحصول على صواريخ صينية طراز ام ـ ٩ متوسطة المدى[٣١].

كذلك اثيرت المخاوف الاسرائيلية من امتلاك العراق لصاروخ ارض ـ أرض بمدى ٦٥٠ كيلومتراً، ثم تطويره بحيث تكون الاهداف في اسرائيل ضمن مداه. وبعد ان جرّب هذا الصاروخ وثبتت كفاءته ودقته، سارع شمعون بيرس في التعبير عن مخاوفه وقلقه من احتمال تركيب رؤوس نووية فيه[٣٢]؛ وتبعه مساعد رئيس شعبة العمليات في الجيش الاسرائيلي، العميد غيورا روم، فأعلن عن خشيته من امتلاك العراق للأسلحة الكيميائية[٣٣].

يضاف الى ذلك التخوف من تطوّر القدرة العسكرية السعودية، في أعقاب حصول السعودية على مجموعة من صاروخ سي.اس.اس. ٢ أرض ـ أرض مداها من ٢٥٠٠ ـ ٣٥٠٠ كيلومتر من الصين الشعبية، وابرام صفقة اسلحة ضخمة متطورة مع بريطانيا، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٨، تتضمن طائرات ومعـدات وسفنا بحرية متخصصة ومشروعات انشائية. وقد قدرت مصادر بريطانية قيمة الصفقة بـ ١٢ مليار دولار، في حين قدرتها مصادر اميركية بـ ٣٠ مليار دولار[٣٤].

وهنا يبرز الدور الاميركي في التصدي لمصدر التهديد العسكري العربي لأمن اسرائيل بسياسة منسّقـة لاجهاض القدرة العسكرية العربية في مجال امتلاك الصواريخ متوسطة، وقصيرة، المدى. وتعتمد هذه السياسة على التحرك في مجالات ثلاثة:

١ ـ العمل على منع الدول العربية من امتلاك الصواريخ، سواء طويلة او متوسطة أو قصيرة المدى؛ وهي السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بنجاح حتى فترة قريبة، حيث نجحت في حرمان الدول العربية، المعتمدة على الغرب في التسلح، من الحصول على هذه النوعية من الاسلحة؛ كما كانت تحـاول الضغـط على الدول الأخرى لرفض امداد الدول العربية الاخرى بها. ولكن بعض الدول العـربية استطاع، مؤخراً، كسر دائرة الحصار الاميركي، فتمكّنت السعودية من امتلاك صواريخ سي.اس.اس. ٢ صينية الصنع، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات الاميركية وسارعت بالاعراب عن قلقها ازاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية، الذي اعتبر الحدث مدعاة الى القلق ويدخل في اطار انتشار خطير لصواريخ ارض ـ أرض في المنطقة؛ كذلك تقدم ٣٢ عضواً في مجلس الشيوخ بطلب ايقاف مبيعات الاسلحة الاميركية الى السعودية، الى حين سحب هذا الصاروخ[٣٥]. وقـد ردّت السعـوديـة على ذلك بعقـد صفقـة ضخمـة من الاسلحـة والمعـدات مع بريـطانيـا في ١٩٨٨/٧/٨[٣٦]. ولم تنس الادارة الاميركية، في خضم هذا الحدث، من ان تعطي الضوء الاخضر لاسرائيـل لمـارسـة عربدتها؛ اذ سرعان ما هدّدت اسرائيل بضربة اجهاضية لقواعد انطلاق هذا الصـاروخ[٣٧]. وهنا تقدمت الولايات المتحدة باقتراح السماح لخبرائها بفحص الصاروخ مقابل التعهد بمنع اسرائيل من مهاجمة القواعد السعودية.

وفي الاطار ذاته، أيضاً، تدخل المحاولات الاميركية المتعددة لعرقلة تطوير الدول العربية لقدراتها الذاتيـة في مجـال صنـاعـة الصـواريـخ. ولعـل توقيت اثـارة السلطات الاميركية لقضية محاولة